

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون

بتعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة

من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠

في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه النص الآتي:

" تؤدي الحكومة للمواطنين أصحاب المهن والحرف ولمن يعملون في جميع الجهات علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد، ويصدر مجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس القرارات المنظمة لذلك. وتحدد هذه القرارات قيمة كل من العلاوتين المذكورتين وشروط استحقاقها والمهن والحرف والأعمال والجهات التي تنطبق عليها والمدة التي تستمر الحكومة خلالها في تأديتها، على أن تكون علاوة الأولاد (١٠٠) دينار عن كل ولد وحتى الولد الخامس."

(المادة الثانية)

تتحمل الخزنة العامة للدولة التكاليف المالية المترتبة على هذه الزيادة.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة
من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠
في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية

تمر دولة الكويت كما يمر العالم أجمع بظروف اقتصادية أدت إلى الارتفاع بأسعار كافة السلع والخدمات ومتطلبات الحياة الضرورية للمواطن، مما ألقى بعبء أثقل كاهل أرباب الأسر، وبات ضرورياً في ظل تلك الظروف أن يعاد النظر في مقدار علاوة الأولاد التي تمنح لرب الأسرة والتي تقرر منذ ما يقارب ٢٢ عاماً طرأت فيها العديد من الزيادات على أسعار كافة المتطلبات الضرورية للمعيشة، بحيث يزداد مقدارها للحد الذي يتناسب ويخفف من وطأة الزيادة في تكاليف المعيشة عن كاهل أرباب الأسر.

لذلك أعد الاقتراح المائل بتعديل مقدار تلك العلاوة من ٥٠ د.ك شهرياً وزيادتها بنسبة ١٠٠% لتصبح بمقدار ١٠٠ د.ك شهرياً، على أن تتحمل الخزنة العامة للدولة تكاليف تلك الزيادة، والتي هي من أهم واجبات الدولة لتوفير الحياة الكريمة للمواطن.

الفصل التشريعي السابع عشر دور الاعمال الاول

٢٧٢